الباب الخامس

موجـــز وخاتمـــة

تعتبر محاصيل الألياف من المحاصيل الرئيسية التى تحتل مكانة هامة فى الاقتصاد القومى والعالمى على السواء حيث تمثل هذه المحاصيل المصدر الرئيسى لانتاج المواد الخام اللازمة لصناعة الغزل والنسيج والزيوت ومنتجاتها .

وأهم محاصيل الألياف فى جمهورية مصر العربية القطن والكتان والتيل ، ويعتبر القطن المحصول الرئيسى الأول بالنسبة لمصر حيث يشكل جزءا هاما من دخلها القومى ومـــوردا رئيسيا للنقد الأجنبى حيث بلغت القيمة النقدية لانتاج القطن حوالى ١٥٦ مليـــون جنيه عام ١٩٦٥ بلغت نحو ١٩,٧ ٪ من القيمة النقدية للانتاج الزراعى وحوالى ٢٦,٥ ٪ من القيمة النقدية للانتاج النباتى وحوالى ٣٢,٩ ٪ من القيمة النقدية للحاصلات الزراعيـــة . واتضح من هذه الدراسة أن هذه النسب أخذت فى التناقص التدريجى خلال الفترة موضـــع الدراسة (١٩٦٥ ــ ١٩٨٧) فقد بلغت القيمة النقدية للقطن حوالى ٧٣٠ مليون جنيـــه عام ١٩٨٧ أى حوالى ٤,١٦ ٪ من القيمة النقدية للانتاج الزراعى وحوالى ٦,٣٤ ٪ مـــن القيمة النقدية للانتاج النباتى وحوالى ١٠,٥٣ ٪ من القيمة النقدية للحاصلات الزراعية .

ويأتى الكتان فى المرتبة التالية للقطن من حيث الأهمية ، ويدخل الكتان فى العديـــد من الاستخدامات والصناعات المختلفة وزادت القيمة النقدية للكتان خلال فترة الدراســـة (١٩٦٥ ــ ١٩٨٧) حيث بلغت القيمة النقدية للكتان حوالى ١,٣ مليون جنيه عـام ١٩٦٥ زادت الى حوالى ٢١,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ثم انخفضت الى حوالى ١٨,٥ مليون جنيـــه عام ١٩٨٧ حيث بلغت نحـو ٠,١١ ٪ من قيمة الانتاج الزراعى ونحو ٠,١٦ ٪ من قيمـــة الانتاج النباتى ونحو ٠,٢٧ ٪ من القيمة النقدية للحاصلات الزراعيـة .

أما محصول التيـل فلم تتوفر له البيانات اللازمة وترجع أهميته فى الفترة الأخـــيرة الى امكان احلاله محل الجـوت بنسب مختلفة فى صناعة العبوات للحـد من استيراد الجـوت الذى لم تنتشر زراعـته فى مصـر .

واختص الباب الأول بدراسة المكانة النسبية لمحاصيل الالياف المصرية بين محاصيـــل الالياف العالمية ، وتبين من الدراسة أنه بالرغم من أن انتاج مصر من القطن لا يتعـــدى

حوالى ٣,٨ ٪ من اجمالى الانتاج العالمى عام ١٩٨١/٨٠ الا أنه يعتبر المصدر الرئيسى الذى يمد العالم باحتياجاته من الاقطان طويلة التيلة بصفة عامة والاقطان الطويلة الممتازة بصفة خاصة ولكن فى الفترة الاخيرة انخفضت هذه النسبة الى حوالى ٢ ٪ من الانتاج العالمى كما ظهرت فى الاسواق العالمية دول منافسة كالسودان وبيرو والهند والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية .

ويلى الكتان القطن من حيث الاهمية الاقتصادية لمحاصيل الالياف فى العالم وتزرع مصر حوالى ١٦ ألف هكتار ويصل انتاج ألياف الكتان الى حوالى ١٣٥ ألف طن عام ١٩٨٠ ويمثل الانتاج المصرى نحو ٦ ٪ من الانتاج العالمى لنفس السنة ، انخفضت هذه النسبة الى نحو ٢,٥ ٪ عام ١٩٨٨ وتتميز مصر بارتفاع انتاجية ألياف الكتان حيث وصلت انتاجية الهكتار الى نحو ٩٢٣ كيلوجرام عام ١٩٨٦ فى حين كانت الانتاجية العالمية حوالى ٥٨٩ كيلوجرام وبلغت نسبة الصادرات المصرية من ألياف الكتان حوالى ٤,١ ٪ من اجمالى الصادرات العالمية .

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لانتاج القطن فى العالم خلال الفترة (١٩٧٣/٧٢ ـ ١٩٨٨/٨٧) اتضح أن انتاج العالم من القطن يتزايد بحوالى ١١٨٤,٤ ألف باله سنويا واحتلت الصين الشعبية المرتبة الاولى بين دول العالم المنتجة للقطن حيث مثل انتاجها حوالى ٢١,٤ ٪ من الانتاج العالمى ، وتبين من الدراسة أن انتاجها يتزايد سنويا بنحو ٨٥٣,٩ ألف باله سنويا ، وتأتى جمهورية مصر العربية فى المركز الثامن بين أهم دول العالم المنتجة للقطن حيث بلغت أهميتها النسبية ٣ ٪ من الانتاج العالمى خلال فترة الدراسة وتبين من الدراسة أن انتاج مصر من القطن يتناقص بحوالى ١٩,٤ ألف باله سنويا ولم تثبت معنوية هذا التناقص احصائيا عند مستوى ٠,٠٥ وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لانتاج الاقطان الطويلة الممتازة فى العالم خلال الفترة (١٩٧٣/٧٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) اتضح أن الانتاج العالمى من هذه الاقطان يتزايد بنحو ٨٣,٨ ألف باله سنويا ، وتعتبر مصر من أهم دول العالم التى تنتج الاقطان الطويلة الممتازة حيث مثل انتاجها حوالى ٢٦,٣ ٪ من اجمالى الانتاج العالمى ، ولكن للاسف أن انتاج مصر من الاقطان الطويلة الممتازة يتناقص بنحو ٢٦,٦ ألف باله سنويا نظرا للظروف التى تمر بها زراعة القطن عموما

فى الفتـرة الاخـيرة ، وتأتى السودان فى المركز التالى لمصر فى انتاج الاقطان الطويلـة المتـازة حيث مثل انتاجها نحو ٢٠ ٪ من الانتاج العالمى ويتناقص انتاج السودان أيضـا بنحـو ٣٠ ألف باله سنويا . ويتضح من الدراسة أيضا أن انتاج العالم من الاقطـان الطويلة التيلة خـلال نفس الفترة يتزايد بنحو ٤٥٥ ألف باله سنويا ، كما أن انتاج مصـر من الاقطان الطويلة التيلـة يتزايد بنحو ١٦ ألف باله سنويا ، ولم تثبت معنوية هـذا التزايد احصائيا . واتضح من الدراسة أيضا أن الاستهلاك العالمى من الاقطان فى تزايـد مستمـر بالرغم من المنافسة التى يلقاهـا من الالياف الصناعيـة . وزاد الاستهلاك العالمـى من الاقطـان عموما بحوالى ١٤٧٠ ألف باله سنويا بينما زاد استهلاك مصر من الاقطـان بنحو ٢٥ ألف باله سنويا ، وترجع هذه الزيادة الى زيادة عـدد السكان وارتفاع مستـوى المعيشـة .

وبدراسة العلاقة بين الاستهلاك العالمى من القطن والاستهلاك العالمى من كل مـن الالياف الصناعيـة كمجموعة والالياف الصناعية السليلوزية والالياف الصناعية الغير سليلوزيـة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ وجد أن معاملات الارتباط المحسوبة بلغت حوالى ٠,٧٨ ، ـ ٠,٥٥ ، ٠,٦٤ على الترتيب ويرجع وجود الارتباط الموجب والقوى بين الاستهـلاك العالمى من القطن والاستهلاك العالمى من الالياف الصناعية كمجموعة واستهلاك الاليـاف الصناعية الغير سليلوزية الى زيادة الاستهلاك لكل منهما . وتبين الدراسة وجود علاقـة تنافسية بين الاستهلاك القطنى العالمى واستهلاك الالياف الصناعية السليلوزية حيث بلـغ معامل الارتباط حوالى ـ ٠,٥٥ .

واختص الباب الثانى بدراسة العوامل الفيزيقية المحددة لانتاج محاصيل الاليـاف فى مصر حيث تتوقف كمية المنتج من أى محصول على متوسط انتاجية الفدان والمساحة الزراعيـة التى تقرر الدولة زراعتها وتتدخل الدولة فى تحديد المساحة كل عام بهدف حماية دخـل المنتجين أو بغرض توفير الحبوب الغذائية أو تحديد منطقة معينة لزراعـة كل صنف مـن أصناف القطن بهدف تنظيم الكمية المعروضة من كل صنف . واتضح من الدراسة اتجـاه نسبى مستمر لانكماش مساحة القطن مع ثبات نسبى فى متوسط انتاج الفدان وبالتالـى انخفاض مستمر فى انتاج القطن تبعا للانخفاض فى المساحة المزروعة ، ويمثل انتـاج

انتاج الاقطان طويلة التيلة الممتازة نحو ٢٥ ٪ من اجمالى الانتاج بينما يمثل القطن الطويل نحو ٧٥ ٪ من الانتاج ، واتضح أن مساحة القطن الطويل الممتاز تناقصت خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨) بنحو ٢٩ ألف فدان سنويا بينما تزايدت المساحة المزروعة بالاقطان الطويلة بنحو ٢٣ ألف فدان سنويا وتناقص مساحة الاقطان القصيرة بنحو ٢٨ ألف فدان سنويا وتبعا لذلك وجد أن محصول القطن الطويل الممتاز يتناقص سنويا بنحو ١٢٨ ألف قنطار أما محصول القطن الطويل فانه يتزايد بنحو ١٦٤ ألف قنطار سنويا بالرغم من أن هناك زيادة فى كل من انتاجية القطن الطويل الممتاز والقطن الطويل بلغت نحو ٠,٠٩ ، ٠,٠٣ قنطار سنويا على الترتيب.

وباجراء تحليل التباين بين المحافظات المختلفة من حيث المساحة المزروعة قطن خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) تبين فروق معنوية احصائيا عند مستوى ٠,٠٥ وتبين أن أكبر المحافظات مساحة بالنسبة لزراعة القطن هى الدقهلية ثم البحيرة ثم الشرقية ثم كفر الشيخ . وباجراء اختبار L.S.D. بين انتاجية الفدان من القطن الزهر تبين أن محافظة المنوفية تتميز بالجدارة الانتاجية تليها القليوبية والبحيرة والدقهلية والشرقية ثم أسيوط وكفر الشيخ وبنى سويف.

وبدأ ادخال أصناف جديدة فى الزراعة المصرية مثل القطن الأمريكى ماكيبر (٢٢٠) بمحافظة سوهاج عام ١٩٨٤ وتصل مدة مكث المحصول نحو ٤,٥ شهرا وبلغ متوسط انتاجية هذا الصنف نحو ١١,٤٤ قنطار ولكن هناك خطورة من خلط هذا الصنف بالاصناف المصرية الأخرى.

أما بالنسبة للكتان فتتركز زراعته فى محافظات الوجه البحرى حيث يزرع حوالى ٩٦ ٪ من اجمالى المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية . ومن الدراسة تبين تذبذب المساحة المزروعة بالكتان من سنة لأخرى وخلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٧) تراوحت بين ٦٨,٥ ألف فدان كحد أقصى ، ٣٢,٣ ألف فدان كحد أدنى . وبدراسة الاتجاه الزمنى للمساحة المزروعة خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧) اتضح أنها تتزايد بمعدل سنوى قدره نحو ١٤٧٧ فدان . وتبين أيضا زيادة انتاجية الفدان من قش الكتان بمعدل سنوى قدره نحو

٠,٠٣٣ طن ، واتضح أن محافظة القليوبية حققت أعلا انتاجية من قش الكتان وفى نفس الوقت أدنى تكاليف وبذلك تكون لمحافظة القليوبية ميزة نسبية بين المحافظات فى زراعة الكتان . وأن مصر هى الدولة الوحيدة تقريبا فى أفريقيا التى تزرع الكتان وبلغت الأهمية النسبية لمصر نحو ٢,٩٢ ٪ من متوسط انتاج العالم ، واحتلت مصر المركز الثالث بالنسبة لانتاجية الفدان من قش الكتان حيث بلغت انتاجية الفدان نحو ٩١٠ كيلوجرام للهكتار .

ويزرع التيل فى مصر اما مجمعا أو فى دوائر حول حقول القطن واتضح من الدراسة زيادة المساحة المزروعة بالتيل خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٨٤ بنحو ١٩٠ فدانا ولم تثبت معنوية هذا التزايد احصائيا وأهم مناطق الانتاج هى محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة والغربية ، أما محصول الجوت فلايزرع فى مصر بالرغم من أهميته فى صناعة العبوات .

واهتم الباب الثالث بالعوامل الاقتصادية المحددة لانتاج محاصيل الالياف فى مصر وأهمها التكاليف الانتاجية ويتضح من الدراسة زيادة متوسط التكاليف الانتاجية لفدان القطن خلال فترة الدراسة بنحو ٤٩٠ ٪ وزيادة متوسط التكاليف الانتاجية لفدان الكتان بنسبة ٤٣٨ ٪ . وتعتبر الاسعار المزرعية أحد العوامل المؤثرة على ربحية المزارع من محاصيل الالياف . وأهم العوامل الداخلية المؤثرة فى أسعار القطن المصرى هى : حجم الانتاج من القطن وحجم كل صنف على حدة واستهلاك القطن وبلغت كمية المستهلك حوالى ٣,٢٢ مليون قنطار مترى عام ١٩٦٦/٦٥ زادت الى نحو ٤,٥١ مليون قنطار مترى عام ١٩٧٦/٧٥ ووصلت الى نحو ٥,٦٣ مليون قنطار عام ١٩٨٧/٨٦ ، وكذلك تكلفة الخدمات التسويقية القطنية . وأهم العوامل الخارجية هى : حجم الانتاج العالمى من القطن وكمية المخزون منه ودرجة المنافسة بين القطن وغيره من الالياف الاخرى خاصة الالياف الصناعية . وتبين من الدراسة خلال الفترة ١٩٧٨/٧٧ ــ ١٩٨٨/٨٧ تراجع الاقطان الامريكية فى تأثيرها على الاقطان المصرية وظهور الاقطان البيروية وأن أقوى الأصناف تأثيرا على سعر القطن المصرى جيزة ٧٠ هو الصنف تانجسى البيراوى .

واختص الباب الرابع بدراسة التجارة الخارجية لمحاصيل الالياف فى مصر واحتلت مصر المركز الخامس بين الدول المصدرة للاقطان خلال الفترة ١٩٧٣/٧٢ ــ ١٩٨٨/٨٧ بأهمية نسبية بلغت نحو ٤ ٪ من الصادرات العالمية كما احتلت مصر المركز الثانى بين الدول

المصدرة للاقطان الطويلة الممتازة وبأهمية نسبية نحو ٤٥ ٪ من الصادرات العالمية ، وتصدر مصر مايقرب من ثلثى الانتاج من الالياف الكتانية وبأهمية نسبية بلغت نحو ٤ ٪ من الصادرات العالمية ، وقد ساهمت صادرات القطن الخام والمصنع فى تمويل ماقيمته نحو ٢٠ ٪ من اجمالى قيمة الواردات عام ١٩٧٥ انخفضت هذه النسبة الى نحو ٩,٣ ٪ عام ١٩٨٧ .

وامكن دراسة أثر التدخل الحكومى فى السياسة السعرية الزراعية على كل من عوائد المنتجين ورفاهية المستهلكين وعوائد الدولة من خلال نموذج قياس التوازن الجزئى للقطن المصرى حيث بلغت مرونة العرض نحو ٠,٦٩ كحد أعلى ، ٠,١٨ كحد أدنى ومرونة الطلب المقدرة بنحو ـ ٠,١١ كحد أدنى ، ـ ٠,٣١ كحد أعلى وركزت الدراسة فى تطبيقها للنموذج على الاصناف الطويلة الممتازة والطويلة وذلك بالاسعار الحرة والاسعار الرسمية . ومن نتائج تطبيق النموذج للقطن المصرى بالاسعار الرسنية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ وعند الحد الادنى للمرونة لكل من العرض والطلب تبين أن صافى خسارة المجتمع فى الانتاج بلغ أقصى قيمة له عام ١٩٨٧ بنحو ١٣٥,٤ مليون جنيه بينما قدر أدنى قيمة له عام ١٩٨٣ بنحو ٣,٩٣ مليون جنيه ، أما خسارة المجتمع فى الاستهلاك فبلغت أقصى قيمة لها عام ١٩٨٧ بنحو ٨٩,٤ مليون جنيه وبلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٨٣ بنحو ١,٩٥ مليون جنيه .

وبتطبيق النموذج بالاسعار الرسمية وفى خلال نفس الفترة وعند الحد الاعلى للمرونة تبين أن صافى خسارة المجتمع فى الانتاج بلغ أقصى قيمة له عام ١٩٨٧ بنحو ٥١٩,١ مليون جنيه بينما بلغ أدنى قيمة له عام ١٩٨٣ بنحو ١٥,١ مليون جنيه ، أما خسارة المجتمع فى الاستهلاك فبلغت أقصى قيمة لها عام ١٩٨٧ بنحو ٢٥١,٨ مليون جنيه وأدنى قيمة لها عام ١٩٨٣ بنحو ٥,٥ مليون جنيه .

وبتطبيق النموذج بالاسعار الحرة خلال نفس الفترة وجد أن التغير فى عوائد الدولة بلغ أقصاه عام ١٩٨٥ بنحو ١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٨١ وبلغ أدناه عام ١٩٨٧ بنحو ٤٣ مليون جنيه .

توصيات الدراسة :

أهم التوصيات التى توصلت اليها هذه الدراسة يمكن تلخيصها فى الاتى :

١ ـ نظرا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الاخيرة والتى من أهمها هجرة العمالة الزراعية الى المدن والى الخارج ، فان الامر يتطلب التوسع فى استخدام ميكنة العمليات الزراعية لخفض تكاليف الانتاج وسرعة الخدمة وبالتالى زيادة عائد المزارع وامكان تحقيق المساحة المستهدفة من محاصيل الالياف فى مصر .

٢ ـ اعطاء مزيد من الاهتمام لعلوم الهندسة الوراثية وخاصة فى مجال استنباط السلالات ذات الانتاجية العالية لمحاصيل الالياف وخاصة القطن والكتان .

٣ ـ استمرار دراسة امكانية زراعة أقطان قصيرة التيلة سريعة النضج فى بعض محافظات مصر العليا منعزلة عن الاقطان المصرية مع ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الخلط بينها وبين الاقطان المصرية حتى يمكن سد العجز فى الاستهلاك المحلى وتوفير الاقطان المصرية للتصدير .

٤ ـ مراعاة الجودة الفائقة فى القطن الخام المصدر وكذلك الغزول والمنسوجات القطنية المعدة للتصدير بحيث يمكنها المنافسة فى الاسواق العالمية .

٥ ـ ضرورة تطوير انتاج الالياف الصناعية لانه لاخوف من منافستها للالياف الطبيعية فى مصر حيث أن انتشار الالياف الصناعية يخفف الضغط على استهلاك كل من القطن والكتان .

٦ ـ أهمية الربط بين خطط الانتاج والاستهلاك والتصنيع والتصدير لمحاصيل الالياف ومنتجاتها .